



الحمد لله

le 21/12/2018  
للشيخ الخياط  
قيس الهادي  
مكتب مبيعات  
مكتب الاستشارات  
يطلق مهنيت عدد 718

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع342د

تاريخ القرار: 06 ديسمبر 2017

## قرار

### أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

### القرار التالي بين:

المدعية: شركة "اتصالات تونس" الكائن مقرها بحدائق البحيرة 1053 ضفاف البحيرة  
تونس .

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورونج تونس" في شخص ممثليها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة  
أورونج المركز العمراني الشمالي 1003 .

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 27 أفريل 2016  
والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع342د والتي تطلبت بموجبها من تسويق خصيمتها للعرض التجاري  
تحت تسمية "Boouj" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات  
المتمثلة في:

- 100% رصيد إضافي عن كل عملية شحن ابتداء من 1 دينار واحد صالحة نحو كل المشغلين.
- الإبحار عبر شبكة الأنترنات الهاتف الحوالم من الجيلين الثالث والرابع بسعة تدفق 2 جيفابايت  
عند استهلاك 7 دناتير شهريا.
- 200 ارسالية قصيرة عند استهلاك 7 دناتير.

مشككة في حصول العرض موضوع النزاع على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا  
لتمسكها بأن الامتياز المتعلق بمجانية الإبحار عبر شبكة الانترنات لا يتطابق مع مقتضيات الفصل 3  
من قرار الهيئة عدد 54 ولا مع ما ورد بمراسلة الهيئة المؤرخة في 08 جانفي 2016 والتي دعت فيها  
"اتصالات تونس" الى احترام مقتضيات القرار عدد 54 فيما يتعلق بتعريفاتها المطبقة على خدمة الهاتف

الجوال ولا مع مقتضيات القرار عدد 54 فيما يتعلق بتعريفاتها المطبقة على خدمة الأنترنات الجوال ولا مع مقتضيات النقطة الرابعة من محضر الجلسة المنعقدة بين جميع المشغلين بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ناسبة لخصيمتها اتباع سياسة تحطيم الأسعار بغاية استقطاب الحرفاء بطرق ملتوية وغير مشروعة مما يؤول الى الاضرار بالمصالح الاقتصادية لبقية المنافسين ، منتهية الى طلب الاذن بإيقاف بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به وتطبيق أحكام الفصل 74 جديد من مجلة الاتصالات على الشركة المطلوبة.

### إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح، أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكيمة المعنية بتاريخ 06 ديسمبر 2017 رغم بلوغ الاستدعاء اليها بتاريخ 09 نوفمبر 2017 حسب الختم الوارد بوصل الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و 75 و 79 و 205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعي بالجلسة يعد تخليا عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع الى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "اتصالات تونس" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء اليها طبق القانون يعد بمثابة التخلي عن الدعوى واتجه تفرعاً على ذلك الحكم بطرح القضية.

لذا وتأسيساً على كل ما سبق بسطه،

### قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس الهيئة

جعفر الربعاوي: نائب رئيس الهيئة

الحبيب عبد السلام: العضو القار

محمد نوفل فريخة: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
هشام بسباس

وحرر بتاريخه  
عملاً بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
بمضي رأيه في القضية  
هذا القرار  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
2/2